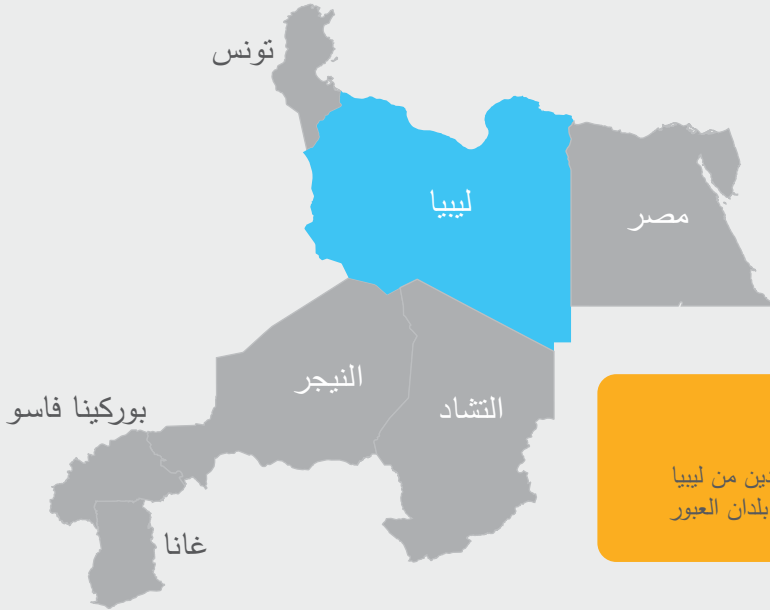
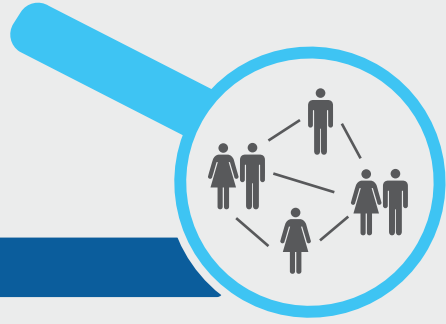


MIGRANTS IN COUNTRIES IN CRISIS

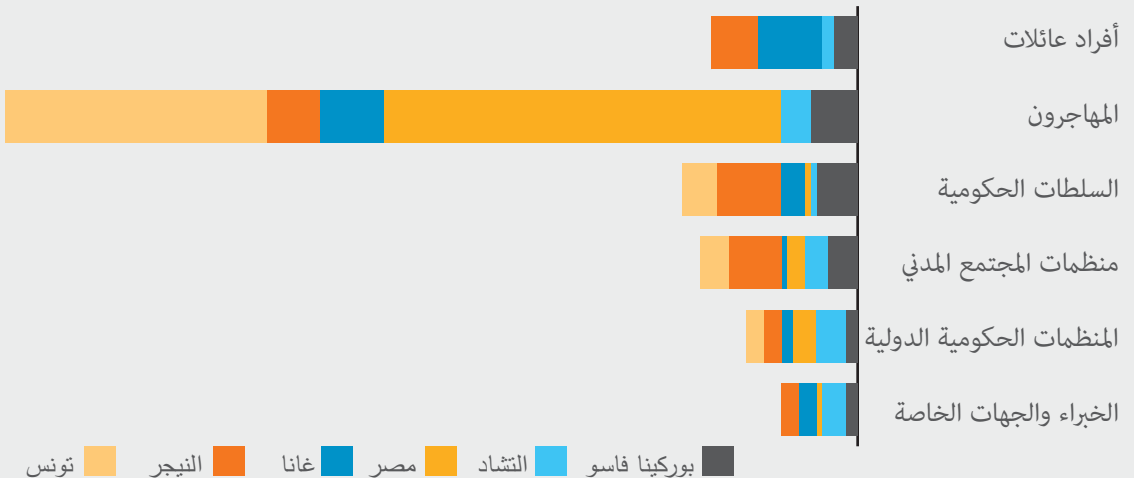
ملخص وقائع: ليبيا



محور التركيز

تأثير الأزمة الليبية على المهاجرين العائدين من ليبيا والمهاجرين الذين تقطعت بهم السبل في بلدان العبور

البيانات الخاصة بالمقابلات (آذار/مارس - أيلول/سبتمبر 2016)



• 2011: امتدّت الاحتجاجات المناهضة للقذافي من بنغازي إلى مدن أخرى. أُلقي القبض على القذافي في هذا العام أيضاً، وتمّ اغتياله بعد استيلاء الثوار على مدينة سرت، مسقط رأسه.

• اعتباراً من مطلع القرن الحادي والعشرين: تعرّز دور ليبيا كبلد عبور إلى أوروبا.
• 2004 و 2010: تمّ إدخال تعديلات على قانون الأجانب (رقم 6/1987) لتشديد العقوبات على الهجرة غير الشرعية.

• الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين: شهدت هذه المرحلة صياغة السياسات الداعمة للهجرة التي ساهمت في النهوض بالاقتصاد (قطاع النفط).

أثناء الأزمة

ما قبل الأزمة



تعامل المهاجرين مع الأزمة

الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين

- رحل العدد الأكبر من المهاجرين عن أوطانهم بسبب انعدام الفرص الاجتماعية والاقتصادية فيها.
- يشكّل التقارب الثقافي بين المجموعات المقيمة في الدول ذات الحدود المشتركة - بين النيجر وليبيا- عامل دفع قوي للهجرة في المنطقة، يضاف إلى ذلك التقارب اللغوي وكلفة السفر المتدنية ووجود علاقات وشبكات تواصل بين مصر وليبيا.
- ينعم المصريون بمستوى اجتماعي واقتصادي أعلى نسبياً بالمقارنة مع المواطن الليبيّ العادي.
- يعمل المهاجرون عادةً في وظائف لا تتطلب مهارات أو تتطلب مهارات متدنية، كقطاع البناء والزراعة.
- يعمل المهاجرون على تحويل أموالهم مباشرةً إلى بلدهم الأم عن طريق المهاجرين العائدين، أو يحتفظون بها في المنزل أو في أماكن آمنة، وذلك بسبب عدم قدرتهم على النفاذ إلى النظام المصرفي الرسمي في ليبيا.

انتهج المهاجرون استراتيجياتٍ مختلفةً للتعامل مع الأزمة، منها العودة. بيد أنّ ما يقارب النصف من المهاجرين الذين غادروا ليبيا قصدوا تونس، وقد قام معظمهم بتنظيم الرحلات بأنفسهم، في ظلّ ظروفٍ محفوفة بالمخاطر. ووجد المهاجرون المنحدرون من منطقة جنوب الصحراء أنفسهم عرضةً للعنف بشكلٍ خاص، إذ استهدفتهم مجموعات الثوار بعد أن اعتبرتهم من مرتزقة القذافي. أمّا المصريون والغانيون، فتلقوا الدعم من أرباب العمل والملّاك الليبيين الذين ساعدوهم على الهرب من العنف، في حين أفاد مهاجرون آخرون، منهم المصريون والتشاديون، أنهم اعتمدوا على دعم أفراد عائلاتهم للعودة إلى أوطانهم. وتمكن بعض النيجريين من جمع الأموال اللازمة لعودتهم، بعد أن نهبهم أرباب عملهم الغربيون في الشركات الخاصة إلى احتمال وقوع الأزمة.

واجه العائدون الذين تقطعت بهم السبل صعوباتٍ في إعادة الاندماج (اجتماعياً ومهنياً) لا سيما في ظلّ فقدانهم لعملهم وتحويلاتهم المالية. فقد خسر معظم المهاجرين كلّ ما لهم في ليبيا، في حين عوّل العائدون على الدعم المالي لأقربائهم، ممّا أدّى إلى زيادة الأوضاع المادية سوءاً. كما عانى العائدون وأسرهم من توترٍ نفسي وعاطفي، فقد تم الإبلاغ عن حالات إبطاء وعنف منزليّ في بعض الأحيان. في المقابل، أكّد بعض المهاجرين في النيجر وتونس أنّهم ادّخروا المال لبعث أعمال حرة أو تجارة أو خدمات نقل بسيارات الأجرة، فيما نظّم آخرون أنفسهم في جمعياتٍ وتعاونيات.

نعم بالتأكيد ، أريده أن يعود! كانت الأمور أفضل حالاً بكثير عندما كان في ليبيا. وتصرّفاته خير دليل على ذلك، كل شيء يدل على أنه ليس سعيداً.

(زوجة أحد العائدين من ليبيا، 36 عاماً، غانا)

أمّا الاستراتيجية الرئيسية التي اعتمدها المهاجرون الذين غادروا ليبيا عام 2011 فقد ظلت الهجرة من جديد، إذ أنّ معظمهم بصدد العودة إلى ليبيا، وإلى جهاتٍ أخرى في أفريقيا أو نحو أوروبا عبر البحر المتوسط.

• 2011: غادر مئات الآلاف من المهاجرين من ليبيا إلى الدول المجاورة .

• 2014: علت موجة من الاحتجاجات رداً على بقاء المؤتمر الوطني العام في سدة الحكم من بعد انتهاء ولايته، ممّا أدى إلى نشوب حرب أهلية بين الحكومتين المتخاصمتين (طرابلس وطبرق) والفصائل المسلّحة.

• 2014-2016: شهدت هذه الفترة ظهور "تنظيم الدولة الإسلامية" وزيادة عدد المجموعات الجهادية، بما فيها "أنصار الشريعة".

• 2015: أطلق الاتحاد الأوروبي عملية "صوفيا" البحرية لمواجهة الأعداد المتزايدة من المهاجرين الوافدين من ليبيا عبر البحر المتوسط (انتهت هذه العملية في شهر تموز/يوليو من عام 2017).

• 2016: تسعى "حكومة الوحدة" المدعومة من الأمم المتحدة جاهدة للفرز بثقة الناخبين.

أثناء الأزمة

ما بعد الأزمة



تتعامل المؤسسات

لعبت المنظمات الحكومية الدولية دوراً محورياً في توفير المساعدات للمهاجرين إبّان الأزمة الليبية. فقد تولّت كل من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة إدارة عمليات الوصول والإجلاء، بالتنسيق مع السلطات في دول المنشأ (وأيضاً عبر السفارات في ليبيا) ودول العبور. كما قامت المنظمة الدولية للهجرة بتنظيم عملية إجلاء المهاجرين وعدتّهم إلى مواطنهم في مصر وتونس في حين ركّزت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جهودها على معالجة طلبات اللجوء.

اختلفت طرق التعامل مع الأزمة الليبية بين دول المنشأ التي شملتها الدراسة. ففي غانا، تولّت منظمة إدارة الكوارث الوطنية تنسيق الدعم للمهاجرين العائدين عن طريق المنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، بالتعاون مع مختلف الهيئات المعنية بالهجرة والصحة والأمن. وفي النيجر، أنشئت لجنة خاصة لتنسيق استقبال المهاجرين العائدين ودعمهم، وإدماجهم في مجتمعاتهم المحلية. أما في مصر، فقد اشتكى المصريون الذين أُجريت معهم المقابلات من عدم تلقيهم أيّ مساعدة من القنصلية المصرية لدى إجلائهم من ليبيا، في حين حشدت الحكومة المصرية العديد من الوسائل لإجلاء المصريين العائدين عبر تونس، فأمنت نقلهم في السفن وحاملات الطائرات العسكرية، ونظّمت لهم رحلات خاصة بالتنسيق مع مصر للطيران.

من جهتها، قدّمت منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المحلية والقيادات المحلية خدمات خاصة وقت الأزمة، إذ عملت على إعداد مشاريع لإعادة إدماج العائدين والمهاجرين الذين تقطّعت بهم السبل وقدّمت المساعدة الاجتماعية النفسية لهم، وأولت اهتماماً إضافياً لقضايا الهجرة. بخصوص المهاجرين الذين تقطّعت بهم السبل في تونس، فلا بد من الإشارة إلى الدور الفاعل الذي لعبه الرأي العام لا سيما من خلال التضامن القوي الذي أبداه الشعب التونسي والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية عبر تقديم المساعدات إلى المهاجرين الوافدين من ليبيا.

ختاماً، يمكن القول إنّ كافة الدول التي شملتها الدراسة قد قدّمت بشكل أو بآخر شيئاً الدعم إلى المهاجرين العائدين وأولئك الذين تقطّعت بهم السبل، ولكن المساعدات لم تتوفّر لهم على المدى الطويل، نظراً لغياب التمويل.

الأوضاع القانونية للمهاجرين

- دخل العدد الأكبر من المهاجرين إلى ليبيا بطريقة غير شرعية أو تعدوا فترة الإقامة المسموح بها في تأشيرات دخولهم إلى البلاد.
- تعرّض المهاجرون غير الشرعيين للاحتجاز والترحيل في زمن القذافي.
- لا تعتمد ليبيا وتونس قوانين خاصة باللجوء، الأمر الذي يقلّل من حالات اللجوء في البلدين.
- أدّى التوتّر المستمر بين مصر وليبيا بعد العام 2011 إلى منع دخول عدد كبير من المصريين المهاجرين العائدين إلى ليبيا، كما أدّى هذا التوتّر أيضاً إلى عمليات ترحيل منهجية للمصريين إلى خارج ليبيا.

كان للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والجمعية الدولية للصليب الأحمر، والمنظمة الدولية للهجرة دور هام في تأمين وصول الحافلات إلينا [...] ولطالما اعتمدنا عليها في ذلك.

(دبلوماسي سابق رفيع المستوى، سفارة غانا في ليبيا، غانا)



جهود التعلّم لصنع سياسات أفضل

تستغرق عملية التعلّم "من" الأزمة والتعامل "معها" وقتاً طويلاً. لقد أظهرت الأزمة الليبية العديد من العقبات التي تمّ رصدها بوضوح من خلال نقص الاستعداد الذي أبدته الأطراف المعنية في تعاملها مع أزمة العام 2011 في مختلف الدول موضوع الدراسة. ورغم مرور ستة أعوام منذ اندلاع الأزمة، يمكن القول إنّ الكثير من هذه العقبات لا تزال قائمة لا سيما في ظلّ استمرار تردّي الأوضاع الأمنية في ليبيا. أولاً، لم تتمكن الأطراف المعنية من الاستعداد كما ينبغي لاستقبال العائدين بسبب نقص البيانات المتعلقة بأعداد المهاجرين في ليبيا. أمّا الدول التي بذلت جهوداً ملموسة من أجل الحصول على بيانات أفضل فكانت قليلة مقارنة بالدول التي تقاعست عن معالجة هذه المشكلة. ثانياً، لم يتمّ إنشاء مرافق استقبال تتسع لأعداد كبيرة من المواطنين الوافدين في حالات الطوارئ. فعلى الرغم من أنّ المؤسسات الوطنية حاولت العمل على صياغة سياسات ملائمة للتعامل مع الأزمة، ورغم أنّها أعدت خططاً لمواجهة حالات الطوارئ وأنشأت دوائر خاصة لهذا الغرض، إلا أنّ سعيها لبعث تلك الهيئات والآليات اصطدم بعراقيل كان أهمها غياب الموارد الكافية لذلك، كما أدّت تلك العقبات أيضاً إلى تعثّر المساعدة لإعادة إدماج المهاجرين. على سبيل المثال، وضعت غانا مؤخرًا سياسةً للهجرة الوطنية تحثّ الأطراف المعنية على "صياغة توجيهات لإجلاء المواطنين الغانيين في الخارج عند نشوب أزمات سياسية، أو في حالات الترحيل أو وقوع كوارث طبيعية"، ولكن لم تتمّ فعلياً صياغة أي خطة محدّدة لهذا الغرض. في النيجر، أنشأت الحكومة الجديدة وزارةً للشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث، كما وضعت خطةً لمجابهة الطوارئ تتاولت عدة أنواع من المخاطر وقد تمّ تعديل هذه الخطة حتى تشمل سبل إدارة المهاجرين في الأزمات. وفي عام 2015، أعدت دولة التشاد بدورها خطةً وطنية لإعادة إدماج المهاجرين العائدين، ولكن لم يستفد منها العائدون من ليبيا، بالإضافة إلى تحوّل الأنتظار في التشاد اليوم إلى الأوضاع السائدة حول بحيرة التشاد، الأمر الذي حجب أثر الأزمة الليبية على العائدين. ونظراً لتزامن الأزمات في هذه المنطقة، لم يكن من الممكن التعامل مع كلّ "أزمة" على حدة، وكان لا بد من منح الأولوية للمساعدات الإنسانية في حالات الطوارئ، بدلاً من إعداد خطط إعادة إدماج المهاجرين العائدين على المدى الطويل. مع أنّ تصنيف "العائدين" لم يعد ينطبق على المهاجرين الذين غادروا ليبيا في بداية الأزمة لمرور وقتٍ على عودتهم، إلا أنّ الحاجة إلى وضع برنامج فعال وشفاف لإعادة إدماجهم لا تزال قائمة. من جهةٍ أخرى، تكالفت عملية إجلاء المهاجرين إلى بلدانهم الأم عبر تونس بالنجاح، وتجلّت من خلالها قدرة مؤسسات الدولة على التماسك والتعاقد في ما بينها في ظلّ مرحلة انتقالية وجوّ من عدم الاستقرار. غير أنّ غياب قانون خاص باللجوء وخطط للطوارئ على المستوى الوطني في تونس شكّلا عقبةً أساسيةً في البلاد. لقد تمّ نصب مخيم عبور لللاجئين في البلاد (مخيم الشوشة، 2011-2013) للمرة الأولى منذ حرب التحرير في الجزائر، وتولّى الجيش بالتنسيق مع وزارة الصحة والهيئات الإقليمية والمنظمات الدولية، تلبية احتياجات المهاجرين الوافدين إليه من ليبيا. ومع ذلك، واجهت الدولة التونسية انتقادات من جانب منظمات المجتمع المدني والمهاجرين أنفسهم، لعدم اعتمادها قانوناً خاصاً باللجوء ولتفacsها عن إصلاح التشريعات المتعلقة بالأجانب والتي اعتبرها المهاجرون والمجتمع المدني قمعيةً. وقد عملت المنظمات المدنية المحلية منذ وقوع الأزمة على تطوير معارفها ومهاراتها في هذه المجالات، فتمكّنت من ممارسة الضغوط على الدولة التونسية من أجل تقديم الدعم للمهاجرين الذين تقطعت بهم السبل.

تفتقر دولة النيجر للموارد اللازمة لمساعدة المهاجرين العائدين. ليس للدولة أيّ خبرة في هذا المجال، كما أنّها لا تملك أيّ بيانات حول النيجريين في المهجر. لذلك، فإنّ المنظمات الدولية كالمنظمة الدولية للهجرة هي التي تتولّى مساعدة المهاجرين. (رئيس دائرة الهجرة، جمعية "بديل"، النيجر)

أعلنت وزارة العمل والقوى العاملة عن تقديم فرص عمل للعائدين، وبدأت شروطها عند قراءتها مناسبة جداً لنا. تقدّمنا للوظائف ودفعنا 50 جنيه [2,47 يورو] لقاء تقديم الطلب، ولكننا لم نتلق شيئاً في المقابل. لم يستفد أيّ من الأشخاص الذين أعرّفهم من خدمة التوظيف هذه. وبعد مضيّ ثلاثة أو أربعة أشهر، طلب منا أن ندفع مبلغ 10 جنيهات [0,49 يورو] لقاء ملء استمارة تعويض عمّا فقدناه في ليبيا. ملأنا الاستمارة ولكننا لم نسمع أيّ خبر بهذا الشأن. (أحد العائدين، 29 عاماً، محافظة سوهاج، مصر)